مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 11 عدد: 1 السنة: 2022
ص: 1093 - 1106 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

موانع خرق القاعدة في الدرس النحوي العربي

Contraindications to Breaching the Rule in Arabic Grammar

تته الحاج *
teta elhadj
جامعة زيان عاشور– الجلفة
Zian Ashour university .Djelfa .Algeria
tetagraphic@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/11/09	تاريخ القبول: 2021/04/03	تاريخ النشر: 2022/03/02

ملخص البحث

لما كانت الغاية من وضع القواعد النحوية إنما هي وصف اللغة وضبطها على نحو دقيق وأمين، سعى النحاة إلى توسيعها والتفريع عليها لتستوعب كل صور العدول عن الأصل، فأصّلوا لبعض العدول باستعمال عدة مفاهيم منها: اسم المصدر واسم الجمع واسم الفعل، وعلّلوا بعض صور العدول باستعمال التضمين والحمل على المعنى.

وهم يهدفون من وراء هذا إلى ضمان تماسك القاعدة وحصر أجزائها، فبدل أن تكون لكل ظاهرة قاعدة خاصة بها بنوا على الأصول وردوا إليها الفروع باستعمال مفاهيم تفسر ما يبدو خارجًا عن القاعدة.

الكلمات المفتاح : أصول– فروع– عدول– تضمين– قاعدة.

Abstract :

The main goal of setting grammatical rules is to describe the language in a scientific and accurate way. Therefore, grammarians have worked to expand the rule and branch it out to include all forms of deviation from the original.

So they developed special concepts that restore forms of departure from the original to the rule, and among these concepts: the noun of the infinitive, the name of the plural and the noun of the verb.

They also explained some forms of deviation from the original by using the concepts of: implication and bearing on the meaning.

The aim of this is to ensure the consistency and comprehensiveness of the rule. Instead of each phenomenon having its own rule, they constructed the assets and brought the branches to it using concepts of interpreting what seems to be outside the rule

Keywords: origin- branch- deviation -implication- rule

* تته الحاج tetagraphic@gmail.com

مقدمة:

باعتبار اللغة العربية ظاهرة إنسانية فإن نظامها لا يبقى في كل الأحوال على شكله النموذجي، بل يصيبه بالضرورة التغيير بالاستعمال لأنّ المستعملين للغة هم بشر ويعيشون في مجتمعات وعليهم وعلى لغتهم ضغوط فهناك عوامل مختلفة تؤثر في اللغة، وهذا يؤدي إلى اضطراب في عملية التخاطب فتلجأ الجماعة من الناطقين إلى نوع من الترميم بدون ما شعور منهم ليعود للنظام اللغوي انسجامه، ولكنه انتظام آخر غير الأول، وهو ما دفع النحاة العرب عند التقعيد إلى توسيع مجال البحث النحوي ليشمل كل جوانب الكلام العربي وعندما تعذر ذلك لجأوا إلى فكرة الأصول يدرسونها ويستنبطون الأحكام منها ويردون الفروع إليها.

ولما كانت الغاية من وضع القواعد إنما هي وصف اللغة وضبطها على نحو دقيق وأمين سعى النحاة إلى توسيعها والتفريع عليها لتستوعب كل صور العدول عن الأصل، إذ لولا هذا التوسع لظهرت القاعدة النحوية مخترمة وقاصرة عن استيعاب كثير من الاستعمالات الفصيحة للغة.

ولقد حاولت في هذه الصفحات إبراز منهج النحاة في الدفاع عن القاعدة وتأصيل موانع خرقها وتعليل ما يبدوا خارجا عنها.

وقد قسمت هذا العمل إلى قسمين تحدثت في القسم الأول عن تأصيل موانع خرق القاعدة وتناولت في الثاني تعديل منع خرق القاعدة.

أولا: تأصيل منع خرق القاعدة :

تعامل النحاة مع ما عُدل فيه عن الأصل عدولا لازما معاملة الأصل، و وضعوا له أحكاما وضوابط ضمن قواعدهم، فمثلا الملحق بالمثنى لما اختلّت فيه بعض شروط التثنية وضعوا له حكما فرعيا يسمح بمعالجته ضمن قاعدة المثنى، وكذلك تعاملوا مع الملحق بالجمع السالم بنوعيه واسم الجمع واسم المصدر واسم الفعل وغيرها .

وفيما يلي نسوق نماذج من تعاملهم مع هذه الحالات:

1 – منع خرق قاعدة المصدر:

تنص القاعدة على أنّ المصدر هو اسم يدل على الحدث مجردًا من الزمان متضمنا أحرف فعله الماضي الأصلية والزائدة نحو: فهم– فهمًا، وهذا التضمن يكون لفظًا كما في فهم فهمًا وعلم علمًا ونصر نصرًا وقد يكون تقديرًا كما في (قاتل– قتالًا) فالأصل: (قَاتل قيتالًا) فالياء منقلبة عن ألف (فاعل) وقد

حذفت للتخفيف، ولفظت أحيانا والمقدر في حكم الموجود.

وقد يكون المحذوف مُعوضًا كما في: وَعَدَ – عِدَة، وصَفَ، صِفَة فالتاء عوّضت الواو المحذوفة، ومثل: سبّح تسبيحا حيث عوض التاء الباء الأولى [1]

غير أنهم وجدوا من الكلم ما دلّ على الحدث ولم يتضمن كل أحرف الفعل بل نقص عنه لفظا وتقديرا من دون عوض، نحو: عطاء، كلام، سلام فإذا قلنا أعْطى عَطاء ونحن نعرف أنّ القاعدة توجب أنْ يكون مصدر أعْطى هو (إعطاءٌ) لأنّه من باب أَفْعَلَ إفْعَالًا، وقد سقطت الهمزة من عطاء، وكذلك القياس في مصدر كلّمَ أنْ يكون (تكْليمًا) فالتاء عوضت اللام الأولى ولكن هذه التاء سقطت من لفظة (كلام) ونفس الشيء وقع في سلام، فمثل هذه الكلمات تندرج من حيث المعنى ضمن تعريف المصدر إلاّ أنها من حيث الصياغة اللفظية تخرج منه، فعالجوا هذا الإشكال بجعل هذا النمط من الكلمات قسْمًا خاصًا يستعمل استعمال المصدر وليس بمصدر وسموه ب (اسم المصدر) وعرّفوه بأنه "ما سَاوَى المصدر في الدلالة على معناه وخالفهُ بخلوّه – لفظا وتقديرًا – من بعض ما في فعله دون تعويض: كـ(عطاء)، فإنه مساو لـ(إعطاء) معنى ومخالف له بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله وهو خالٍ منها لفظًا وتقديرًا ولم يعوّض عنها شيء"[2]

وبين المصدر واسم المصدر فروق أهمّها:[3]

– المصدر يتضمّن حروف فعله بمساواة،نحو: تَعَلّمَ تعلّمًا، أو بزيادة نحو: أخرج إخراجًا، فإن نقص من حروف فعله دون عوض لفظًا أو تقديرًا فهو اسم مصدر كما أسلفنا.

– المصدر له فعل يجري عليه مثل: الانطلاق– انطلق، الأكل – أكل...، واسم المصدر ليس له فعل يجري عليه مثل: القهقرى فإنه نوع من المشي إلى الوراء وليس له فعل من لفظه يجري عليه.

– اسم المصدر يخرج عن قياس المصدر مثل: عاشَرَ قياس مصدره مُعاشرة وعِشرة اسم مصدر لخروجه عن قياسه.

– اسم المصدر عند بعض النحاة يدل على الحدث الذي يدل عليه المصدر، فالعطاء بمعنى الإعطاء والقبلة بمعنى التقبيل والنبات بمعنى الإنبات، والفرق بينهما في اللفظ.

وعند آخرون الفرق بينهما في اللفظ والمعنى، ففرق اللفظ معلوم، وفرق المعنى هو أنّ اسم المصدر لا يدل على الحدث بل يدل على الذات، والمصدر يدل على الحدث[4]، ورجح هذا صاحب (معاني النحو) بقوله: "فالراجح أنّ أسماء المصادر في الأصل لا تدل على الأحداث، بل تدل على الأسماء

وقد تستعمل أحيانًا للدلالة على الحدث، كما تستعمل المصادر أحيانًا في الدلالة على الذوات"[5]، وهذا مذهب البصريين ولهذا منعوا إعماله، قال أبو حيان: "والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب فيه بمضمر يفسره ما قبله وليس باسم المصدر، ولا جرى مجرى المصدر في العمل لا في ضرورة ولا في غيرها"[6]، والذين يرون أنّ اسم المصدر يدل على الحدث كالمصدر أجازوا إعماله، واستدلوا بشواهد لذلك[7] والقول باسم المصدر يحفظ قاعدة المصدر من أن تخترق أو ينتقص تعميمها.

2- منع خرق قاعدة الجمع:

الجمع هو اسم يدل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره أو بتغيير بناء مفرده، فمسلمون جمع مفرده مسلم وهو بزيادة (واو و نون) و مسلمات جمع مفرده مسلمة بزيادة ألف وتاء، و (كُتُب) جمع لأنها على وزن من أوزان الجمع وهو (فُعُل) فالزيادة تكون في الجمع السالم، وتغيير بناء المفرد يكون في جمع التكسير.

غير أنّ كلمة (جيش) لا نجد لها مفردًا من لفظها وإنْ كان معناها الجمع، فلفظها مفرد بدليل أنه يمكن تصغيره فنقول: (جُيَيْش) كما يمكن تذكير ضميره فنقول: (الجيش هو الذي حرّر البلاد) وقد يكون له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجموع مثل (صَحْبٌ) مفردها صاحب، و(رَكْبٌ) مفردها راكب، وقولنا مفردها نقصد به المعنى إذ اللفظ مفرد، فكلمة (صحب) مفرد وكذلك كلمة (رَكْبٌ) فكل كلمة من هذا القبيل "مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره قال:

فعبّتْ غِشَاشًا ثمّ مرّت كأنها مع الصبح رَكْبٌ مِنْ أحاظة مُجْفِلُ.

وأيضا تصغيره على لفظه كقوله: ... أخشى ركيبًا أو رُجَيْلا عاديًا"[8]

ولهذا فنحن أمام كلمات مثل: قوم، شعب، رهط، نساء، غنم، إبل، خيل ...لفظها مفرد ومدلولها الجمع، فهل تصنف مع المفرد أم مع الجمع؟ لحل هذا الإشكال استعمل الصرفيون منهج الاسمية وأطلقوا على مثل هذا (اسم الجمع) فقالوا: اسم الجمع هو ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه مثل قوم مفرده رجل، ونساء مفرده امرأة، وخيل مفرده فرس، أو له مفرد من لفظه ولم يكن على وزن خاص بالمجموع كصَحْب ورَكْب، أو كان هو ومفرده بلفظ واحد نحو: (بَشَرٌ) للجمع والواحد، و(فُلك) للجمع والواحد، و (ضيف) للجمع والواحد[9].

إنّ استعمال منهج الاسمية هنا يمنع من خرق قاعدة الجمع فمعروف أنّ الجمع له قواعد خاصة

يعرف بها، فالجمع السالم يبقى مفرده سالما عند الجمع، وتلحقه علامة فهو يحدد بالعلامة، وجمع التكسير يتغير بناء مفرده ويخضع لأوزان خاصة فهو يعرف بالوزن، وهذا النوع لا تنطبق عليه قواعد الجمع فأطلق عليه (اسم الجمع) للمحافظة على تعميم قاعدة الجمع.

3– منع خرق شروط تصنيف الكلم :

معروف أنّ النّحاة قسّموا الكلم تقسيما ثلاثيا، وصنّفوا الكلمات إلى أسماء و أفعال وحروف وعرّفوا كلّ قسم بما يحدّه غير أنّهم وجدوا العرب تستعمل بعض الألفاظ للدلالة على معاني الأفعال وما هي بأفعال "والذي حملهم على أنْ قالوا إنّ هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي وهو أنّ صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنّها لا تتصرف تصرفها"[10]

ففي بعض المواقف يكون استعمال (صَهْ) أبلغ من استعمال (أُسْكُتْ) و (شَتَّان) أبلغ من (افْتَرَقَ) و (أفٍّ) أبلغ من (أَتَضَجَّر)، فهذه الألفاظ تؤدي معنى الفعل ولفظها مختلف إذ أبنية الأفعال محدّدة، وليست بحروف ولهذا "فالفعلية والحرفية متعذرتان فيها: أما الحرفية فلأنّ معناها في نفسها لإفادتها مع اسم آخر، والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في النداء ولأنها يضمر فيها وذلك غير جائز في الحرف، وأمّا الفعلية فلأنها ليست على صيغ الأفعال ك (رُوَيْدَ) فإنّه (فُعَيْل)، و (هَيْهَات) فإنّه (فَيْعَال)"[11]

ولما كانت هذه الألفاظ لها استعمال خاص فلا هي كالأفعال كما أسلفت ولا هي كالأسماء من كلّ الوجوه فلا يسند إليها فتكون مبتدأة أو فاعلا مثلًا كالاسم[12] فأطلق عليها لفظ: (اسم الفعل) للدلالة على خصوصيتها وإن كانت في الإطار العام ضمن الأسماء[13]،لأن قسما منها يقبل بعض علاماته كالتنوين وذلك نحو صهٍ وأفٍّ، والألف واللام نحو: (النَّجَاك) بمعنى أُنْجُ النجاء[14]

ويدخل هذا ضمن منهج الصرفيين في معالجة ما اختلّت فيه شروط التصنيف ضمن قسم من الأقسام، وتجدر الإشارة إلى حديث السيوطي عن أسماء الأفعال حيث قال: "زعمها ابن صابر قسمًا رابعًا زائدًا على أقسام الكلمة الثلاثة سمّاه الخالفة"[15]

ثانيا– تعليل منع خرق القاعدة :

لم يلحق النحاة ما عدل فيه عن الأصل على سبيل التوسع والتجوز، و إنما اكتفوا بتعليله بمفاهيم تعالج وروده على تلك الصورة، ومن ذلك القول بالتوهم والجوار والحذف والتضمين والحمل على المعنى، ونكتفي في هذه العجالة بنماذج من المفهومين الآخرين.

1 – التضمين :

"التضمين هو أنْ يُؤدِّي فِعْلٌ أو ما في معناه مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطَى حكمه في التعدية واللزوم"[16]

وعرّفه الزركشي بقوله: "هو إعطاء الشيء معنى الشيء وتارةً يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، فأمّا في الأسماء فهو أنْ تضمّن اسمًا معنى اسم، لإفادة الاسمين جميعًا كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾[الأعراف: 105] ضمّن (حقيق) معنى حريص ليفيد أنّه محقوق بقول الحق وحريص عليه.

وأمَّا الأفعال: فأنْ تُضمِّنَ فعلًا معنى فعلا آخر ويكون فيه الفعلين جميعًا، وذلك بأن يكون الفعل يتعدّى بحرف فيأتي متعديًا بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيُحتاج إمّا إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصح تعدّيه به".[17]

فالتضمين مفهوم تفسيري يلجأ إليه النحويُّ لردّ الفروع إلى الأصول وطرد القاعدة، قال تمام حسان: "وأمّا التضمين فكثيرًا ما يكون وسيلة يستعملها النحوي لحلّ إشكال الأصل، كأنْ يكون في الجملة فعل لازم انتصب بعده المفعول فيضمّن معنى المتعدي أو متعدٍّ لم يصل إلى المفعول إلّا بواسطة فيضمّن معنى اللّازم أو حرف استعمل في مكان حرف آخر فيقول النحوي بتضمين معناه وهكذا، ثمّ يرى النحوي في كلّ ذلك ردًّا إلى أصل عُدل عنه ويقدّر هذا الأصل".[18]

1-1- التضمين في الاسم:

من أمثلة التضمين في الأسماء قول الله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾[الأعراف: 105] على قراءة التخفيف ضُمِّن(حقيق) معنى حريص، أي حريص على أن لا أقول على الله إلا الحق.[19]

وجعلها ابن النحاس بمعنى (جدير) وعلى قراءة التشديد وهي قراءة نافع يكون معنى (حقيق عليَّ): واجبٌ عليَّ.[20]

ومن التضمين قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ﴾[البقرة: 187] ضمِّن (الرّفث) معنى (الإفضاء) ولهذا عُدّي بـ (إلى) وحقّه أنْ يُعدَّ بالباء "وتعديته بـ (إلى) ليتعيّن المعنى المقصود وهو الإفضاء."[21]

وعن هذا قال ابن جني: "وأنتَ لا تقول: رفثتُ إلى المرأة وإنّما تقول: رفثتُ بها أو معها، لكنه لما كان الرفثُ هنا في معنى الإفضاء، وكنتَ تعدّي أفضيتَ بـ (إلى) كقولك: أفضيتُ إلى المرأة، جئتَ بـ

(إلى) مع الرّفث إيذانًا وإشعارًا أنّه بمعناه."[22]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِهَٰدِ ٱلعُمي عَن ضَلَٰلَتِهِم﴾[الروم: 53]، وأنت لا تقول: هداه عن الضلال وإنّما تقول: هداه من الضلال أو هداه للطريق وهداه إليه، إذا عرّفه ودلّه عليه[23]، ولهذا ضُمّن معنى (صَارِف) كأنه قال: ما أنتَ بصَارِف العمي عن الضلالة.[24]

1-2-التضمين في الفعل:

ورد القول بالتضمين في الأفعال عندما يأتي الفعل اللازم متعديًا فيُحلّ الإشكال بتضمينه فعلًا متعديًا. وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبرَٰهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفسَهُۥ﴾[البقرة: 130]، الفعل سفه لازم وجاء في الآية متعديًا فاختلف النحويون في توجيه نصب (نَفسهُ) فقال الزجاج: "والقول الجيّد عندي في هذا أنّ سَفِه في موضع جَهِلَ، فالمعنى -والله أعلم- إلّا مَن جهل نفسه أي لم يفكر في نفسه".[25]

وذكر الأنباري فيه ثلاثة أوجه منها "أن يكون منصوبًا لأنّ (سَفِهَ) في معنى (جَهِلَ) وهو فعل متعدّ بنفسه ولذلك نصب (نفسَه)".[26]

وكذلك ورد القول بالتضمين لحل إشكال مجيء الفعل المتعدي بحرف جر متعديا بنفسه كما في هذه الأمثلة:

قال الله تعالى: ﴿ لَأَقعُدَنَّ لَهُم صِرَٰطَكَ ٱلمُستَقِيمَ﴾[الأعراف: 16] فالفعل قعد لا يتعدّى بنفسه، ولهذا اختلفوا في تخريج نصب (صراطَك) قال الأنباري: " (صراطَكَ) منصوب بـ (لأقعدَنّ) على تقدير حذف حرف الجر فاتصل الفعل به فَنَصَبَه."[27]

وجعله ناظر الجيش متضمّناً معنى (لأرصُدَنَّ) أي أنّه ضُمَّنَ ما يتعدَّى بنفسه، فأجري مجراه.[28]

ومما عُدِّيَ بنفسه وهو يتعدّى بحرف الجرّ الفعل (عَجَلَ) وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَعَجِلتُم أَمرَ رَبِّكُم ﴾[الأعراف: 150]. فجعله ابن مالك مما عُدي بإسقاط حرف الجر، والأصل: (أعجلتم عن أمْرِ ربّكم) ورأى ناظر الجيش أنه لا يبعد أنّه ضمِّن معنى ما يتعدّى بنفسه وهو أسبقتم.[29]

ومما عُدِّيَ بنفسه قول الشاعر[30]:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِن صَبَابَةٍ وأُخْفِي الذي لولا الأسَى لَقَضَانِي.

الأصل أن يتعدى الفعل (قَضَى) بالحرف فيقول: قضى عليَّ ولكنه حذف الجار فاتّصل الفعل بالضمير، ويجوز أنه ضُمِّن معنى: (أهلكني) أو (قتلني) فتعدى بنفسه.

ومِن حالات التضمين أن يأتي الفعل المتعدي لازمًا أو المتعدي لمفعولين متعديًا لواحد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾[النور: 63] حيث تعدَّى الفعل (يخالفون) بواسطة حرف الجر (عن) وحقه أن يتعدّى بنفسه، ولذلك قالوا بأنه ضمِّن معنى: يصدُّون أو يعرضون.[31]

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ ﴾[البقرة: 243] والأصل أن يتعدى الفعل تَرَى بنفسه لكنه عدّي بواسطة حرف الجر (إلى) لأنّه ضمّن معنى: تنظر أو تلتفت أو معنى: ألم ينته علمك إلى كذا.[32]

وكذلك في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[الصافات: 8] الفعل (يسمع) يتعدى في الأصل بنفسه ولكنّه جاء في هذه الآية متعديًا بواسطة (إلى)، قال

الأنباري: "أتَى بـ(إلى) وإنْ كان(يَسَمَّعُونَ) لا يفتقر إلى حرف جر لوجهين:

أحدهما: أن يكون حمل (يسمَّعُونَ) على (يصغون) لأنّه في معناه، فكما يقال: يصغون إليه يقال: يسمّعون إليه، والثاني: أنْ يكون المفعول محذوفًا وتقديره: لا يَسمَّعون القول ماثلين إلى الملأ الأعلى".[33].

2- الحمل على المعنى:

و يُراد به العدول عن متابعة ما يستحقه ظاهر اللفظ والتعويل على المعنى وحمل الكلام عليه.[34]

قال ابن جني: "اعلم أنّ هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك."[35]

والحمل على المعنى مفهوم تفسيري عام لكثير من الظواهر التركيبية وتتمثل أهمية هذا المفهوم في أنّه يجمع ما يبدو في الظاهر خارجًا عن القاعدة المطردة فيعمل على تفسيره اعتمادًا على المعنى ممّا يجعله يتلاءم مع بابه قال صاحب النظرية اللغوية في التراث العربي: "تعكس صور أنظمة الحمل استثناء على نظام العلاقة النحوية يتمثل في ورود سمات طرف من طرفي العلاقة على غير ما هو مقرر لها وفقا لعلاقتها بالطرف الآخر، كأن يرد اللفظ مذكرًا وحقه التأنيث حملًا على معناه، نحو تذكيرنا لفظ الدار في قولنا: هذا دارٌ حملاً له على معناه وهو المنزل."[36]

ومعلوم أنّه لا يصير إلى الحمل على المعنى إلّا إذا تعذّر الحمل على اللفظ، قال السيوطي: "إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ، وعلّل ذلك بأنّ اللفظ هو المشاهد

المنظور إليه، وأمّا المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى. لأنك أوّل ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع، لأنك أوضحتَ المراد أوّلًا ثمّ رجعتَ إلى غير المراد."[37]

ففي كل تفسير لأي كلام ولكل تحليل لغوي عامة يجب إعطاء الأولوية للدّلالة اللفظية فيكون منطق البحث هو دائمًا وأبدًا المدلول اللفظي الوضعي إلّا أن يثبت دليل على أنّ المراد من النص هو غير ما يدل عليه لفظًا ووضعًا، فلابد حينئذٍ من البحث عن المراد الحقيقي للنّص عن طريق العقل أو بنقل موثوق.[38]

ومن صور الحمل على المعنى عدم المطابقة في التذكير والتأنيث،فالأصل أن تأتي الألفاظ من جهة التذكير والتأنيث وفق القواعد المقررة لها غير أنّها قد تأتي بخلاف ذلك فيُذَكّرُ ما حقّه التأنيث، ويؤنّث ما حقه التذكير، فيتم تفسير ذلك بمفهوم الحمل على المعنى، قال ابن فارس: "هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه لأنه محمول على معناه."[39] ومن صور ذلك تأنيث المذكر حملا على المعنى قال ابن جني عن تأنيث المذكر: هو"أذهبُ في التّناكر والإغراب"[40] وذلك لأنهم يعتبرونه خروج من أصل إلى فرع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾[فصلت: 35] الضمير في (يلقّاها). يعود على (دفع السيئة بالحسنة) وجاء مؤنثًا لأنه أراد الكلمة، ولو أراد الكلام لجاء بالضمير مذكرًا[41]، ومنه قول الشاعر:

وإنّ كلابًا هذه عشرُ أبْطُنٍ وأنتَ بريءٌ من قبائلها العشرُ.

أنّث (البطن) ولهذا قال: (عشرُ) بدون تاء وذلك لأنه حمله على معنى القبيلة، وأبان ذلك في آخر البيت عندما قال من قبائلها.[42]

أما تذكير المؤنث فهو شائع في كلام العرب، قال ابن جني :" وإنّما المستجازُ من ذلك رَدُّ التأنيث إلى التذكير لأن التذكير هو الأصل بدلالة أنّ الشيء مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث فعلمتَ بهذا عموم التذكير وأنّه هو الأصل الذي لا ينكسر."[43]

ومن أمثلته ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿فَمَن بَدَّلَهُۥ بَعدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾[البقرة: 181] الضمير في (بدَّلهُ) و (سَمِعَهُ) و (إثمهُ) يعود على الوصية وحقه أن يكون مؤنثًا، ولكنّه جاء مذكّرًا فتَمّ تفسيره بمفهوم الحمل على المعنى، قال الأنباري: "إنّما أتى بضمير المذكر دون ضمير المؤنث وإنْ كان الذي تقدّم ذكرُ الوصية، لأنه أراد الإيصاء، والإيصاء مذكر فحمله على المعنى والحمل على المعنى كثير في كلامهم."[44]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيحَةُ﴾[هود: 67] جاء الفعل "(أخذ) بدون تاء التأنيث مع أنّ الفاعل مؤنث وهو (الصيحة) وفي تفسيره ثلاثة أقوال: الأول: أنه فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به وهو (الذين ظلموا)، والثاني: أنّ الفاعل مؤنث مجازيّ، والثالث: قيل فيه بمفهوم الحمل على المعنى، فحملت (الصيحة) على معنى الصياح.[45]

ومن صور الحمل على المعنى عدم المطابقة في العدد،فـ"الأصل في كلام العرب أن يدلّ بلفظ المفرد على المفرد والمثنى على المثنى والمجموع على المجموع، ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل فتضع المفرد موضع المثنى وموضع الجمع، وتضع المثنى موضع الجمع وموضع المفرد، وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثنى."[46]

وممّا ورد مفردًا محمولًا على معنى الجمع قوله تعالى: ﴿وَلتَكُن مِّنكُم أُمَّة يَدعُونَ إِلَى ٱلخَيرِ ﴾[آل عمران:104]

حيث وردت (أمّة) بلفظ المفرد وعادَ عليها ضمير الجمع في (يَدْعُونَ) وفسّر بالحمل على المعنى لأن أمّة في اللفظ واحد وفي المعنى جماعة.[47]

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرذِمَة قَلِيلُونَ﴾[الشعراء: 54] و (الشِّرذمةُ) مفرد و (قليلون) جمع، وفُسّر عدم التطابق هنا أيضًا بمفهوم الحمل على المعنى لأنّ الشّرذمة جماعة من الناس.[48]

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوِ ٱلطِّفلِ ٱلَّذِينَ لَم يَظهَرُواْ عَلَىٰ عَورَٰتِ ٱلنِّسَاءِ﴾[النور: 31] الطفل لفظها مفرد وجاء الوصف بصيغة الجمع وهو (الذين) وفسّر عدم التطابق بالحمل على المعنى لأنّ الطفل بمعنى الأطفال.[49]

ومنه كذلك قوله تعالى﴿إِنَّ ٱلإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوع وَإِذَا مَسَّهُ ٱلخَيرُ مَنُوعًا إِلَّا ٱلمُصَلِّينَ﴾[المعارج: 19-22]، (الإنسان) مفرد لفظًا واستثنى منه (المصلّين) وهي جمع، ومعلوم أنّه لا يقال: إنّ زيدًا قادمٌ إلّا قومُه، فلا يُستثنى الجمع من المفرد، وتمّ تجاوز هذا الإشكال في الآية الكريمة بالحمل على المعنى، لأنّ الإنسان في معنى الأناسي، ومثله ما جاء في صورة العصر: ﴿إِنَّ ٱلإِنسَٰنَ لَفِي خُسرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[العصر: 2-3] استثنى (الذين) وهو جمع من (الإنسان) وهو مفرد، فحمل على معنى الجمع أي في موضع (إنّ الأناسي).[50]

وقد يتعاقب الإفراد والتثنية فيقع المفرد موقع المثنى ويقع المثنى موقع المفرد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأتِيَا فِرعَونَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء: 16] فجاء بالمفرد في موضع المثنى حملًا على معنى

الجنس، وقد يكون رسولٌ بمعنى (رسالة) أي إنا ذو رسالة رب العالمين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[51] ومنه قول حسان بن ثابت:

إنَّ شرخَ الشّبابِ والشّعرَ الأسوَدَ مَا لَمْ يُعاصَ كَانَ جُنُونَا

وحقه أن يقول: ما لم يعاصيَا، ولكنه أوقع المفرد موقع المثنى وحمله على معناه.[52]

ومنه قول الآخر وهو سويد بن كراع العكلي:

فَإنْ تَزْجُرَانِي يَا بْنَ عَفَّانَ أَزْدَجِرْ وإنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعًا.

والأصل أنْ يقول: فإن تزجُرْني، ولكنَّهُ خاطبَهُ بلفظ المثنى والمعنى الإفراد.[53]

كما قد يقع في الاستعمال المثنى في موضع الجمع و الجمع في موضع التثنية ،فيتم تفسيره بالحمل على المعنى كما يظهر من هذه الشواهد:

قال الله تعالى: ﴿و فَإِذَا هُم فَرِيقَانِ يَخۡتَصِمُونَ﴾[النمل: 45] فريقان يختصمون: الأول مثنى والثاني جمع وفسّر عدم التطابق هذا بالحمل على المعنى فكلّ فريق يحمل معنى الجمع، ولو حُمل على اللّفظ لقال: فريقان يختصمان.[54]

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ ﴾[الحج: 19]، قال: خصمان اختصموا، لأنه حمله على المعنى، فالخصمان ليسا رجلين وإنَّما هما جمعان ولو حمله على اللفظ فقال: خصمان اختصما لجاز.[55]

خاتمة:

من خلال هذا العرض الذي تناولنا فيه منهج النحاة في استعمال مفاهيم تمنع خرق القاعدة يمكن الوقوف على النتائج التالية:

تعامل النحاة مع ما تم فيه العدول عن الأصل بكيفيتين:

- الكيفية الأولى: تمثلت في تأصيل العدول ووضع أحكام له داخل القاعدة أو ملحقة بها، فعندما وجدوا بعضاً من الكلم يدل على الحدث ولم تتحقق فيه شروط المصدر عالجوا هذا الإشكال يجعل هذا النمط من الكلمات قسمًا خاصًا سموه (اسم مصدر) حتى لا تخترق قاعدة المصدر.

وعندما اعترضتهم كلمات تدلّ على الجمع ولا تنطبق عليها قواعد الجمع بأنواعه أطلقوا عليها (اسم الجمع) حفاظًا على تعميم قاعدة الجمع.

عندما صادفتم كلمات تدل على معاني الأفعال وتحمل سمات الأسماء سموها (أسماء الأفعال) حفاظًا على الشروط التي وضعوها لتصنيف الكلم.

-الكيفية الثانية: تخص ما تم فيه العدول على سبيل التوسع في اللغة فقاموا بتعليله بعدة مفاهيم منها التضمين والحمل على المعنى، فالتضمين فسروا به كثيرا من قضايا التعدي واللزوم، والحمل على المعنى فسروا به كثيرًا من قضايا المطابقة في النوع والعدد، وكلّ هذا من أجل الحفاظ على تعميم القاعدة ومنع خرقها. وبهذا يكون النحاة قد ردّوا على من ادّعوا أن القاعدة قاصرة عن استيعاب جميع استعمالات اللغة.

هوامش:

[1]- ينظر: فخر الدين قباوة- تصريف الأسماء والأفعال- مكتبة المعارف- بيروت- ط3، 1998 – ص 130 و عباس حسن – النحو الوافي -دار المعارف – بيروت لبنان – ط1999،11– ج3 ص207.

[2]- ابن عقيل – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تح محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي- د/ط- د/ت- ج2 - ص 98.

[3]- ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح – مع حاشية الشيخ ياسين – تح أحمد السيد سيّد أحمد – المكتبة التوفيقية – القاهرة – د/ ط، د/ت-ج3 ص 212. والسيوطي – الأشباه والنظائر – تح محمد عبد القادر الفاضلي -المكتبة العصرية -بيروت – د/ط،2006-ج2 ص217. وعصام مصطفى آل عبد الواحد – المشتقات العاملة في الدرس النحوي مكتبة الثقافة الدينية – ط1 ،2006 –ص 27.

[4]- ينظر: خالد الأزهري – شرح التصريح على التوضيح – ج3 ص212.

[5]- فاضل صالح السامرائي – معاني النحو -دار السلاطين – عمان – الأردن ط1 -2010-ج3 ص144.

[6]- السيوطي- همع الهوامع- تح عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية- د/ط- د/ت. ج3 ص37

[7]- ينظر: الأشموني- شرح الأشموني على الألفية – تح عبد الحميد السيد – المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة – د/ط – د/ت ج2 ص550.

[8]- الاستراباذي- شرح الشافية – تح محمد نور الحسن وآخرين- دار إحياء التراث العربي- لبنان- ط1، 2005- ج2 ص 333 .

[9]- ينظر: فخر الدين قباوة – تصريف الأسماء والأفعال – ص 223.

[10]- الرضي الاستراباذي -شرح كافية ابن الحاجب- تح: عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – القاهرة – ط1 2000 ج4 ص 03.

[11]- ابن إياز البغدادي -المحصول في شرح الفصول- تح: شريف عبد الكريم النجار – دار عمار- الأردن – ط1 2010. ج2 ص753.

[12]- ينظر: ناظر الجيش – تمهيد القواعد- تح علي محمد فاخر وآخرين – دار السلام –القاهرة –ط 1 ،2007.ج8 – ص 3836

[13]- ينظر: الخضري – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل-دار الفكر-بيروت،لبنان-ط2003،1 -ج 2 ص 684.

[14]- ينظر: فاضل السامرائي – معاني النحو – ج4 ص 34

[15]- السيوطي- همع الهوامع – ج3 ص104

[16]- عباس حسن- النحو الوافي- ج2- ص169.

[17]- الزركشي- البرهان- تح مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية- بيروت- ط 1 ،2007. ص653.

[18]- تمام حسان- الأصول- عالم الكتب- القاهرة،مصر- ط2009- ص145.

[19]- ينظر: الزركشي- البرهان- ص653.

[20]- ينظر: ابن النحاس- إعراب القرآن- تح عبد المنعم خليل إبراهيم- دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- ط2، 2004 ج2- ص64.

[21]- الطاهر بن عاشور- التحرير والتنوير- دار سحنون للنشر والتوزيع- تونس- د/ط،د/ت- م1- ج2- ص182.

[22]- ابن جني- الخصائص- تح محمد علي النجار- عالم الكتب- بيروت- ط1، 2006-ج2- ص510.

[23]- ينظر: نويوات موسى بن محمد الأحمدي- معجم الأفعال المتعدية بحرف- دار العلم للملايين- ط2- 1983- ص408.

[24]- ينظر: الفراء- معاني القرآن- تح إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت ط2 ،2016- ج2- ص218.

[25]- الزجاج- معاني القرآن وإعرابه- تح عبد الجليل شلبي- عالم الكتب- بيروت- لبنان- ط1، 1988 ج1- ص211.

[26]- الأنباري- البيان في غريب إعراب القرآن- تح جودة مبروك محمد- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1 ،2007- ج1- ص122.

[27]- الأنباري- البيان غريب إعراب القرآن - ج1- ص324.

[28]- ينظر: ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج4- ص 1727.

[29]- ينظر: المصدر نفسه- ج4- ص1727.

[30]- ينظر: ابن مالك- شرح التسهيل- تح:أحمد السيد-المكتبة التوفيقية-القاهرة،مصر-د/ط،د/ت. ج2- ص85.

[31]- ينظر: محي الدين الدرويش- إعراب القرآن الكريم وبيانه- دار اليمامة ودار بن كثير- دمشق- بيروت- ط11- 2010- ج5- ص323.

[32]- ينظر: العكبري- التبيان في إعراب القرآن- تح علي محمد البجاوي- دار الجيل- بيروت- ط2 ،1987 ج1- ص193.

[33]- الأنباري- البيان غريب إعراب القرآن - ج2- ص622.

[34]- محمد إبراهيم عبادة- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1، 2011 ص119.

[35]- ابن جني- الخصائص- ج2- ص578.

[36]- محمد عبد العزيز عبد الدايم- النظرية اللغوية في التراث- دار السلام- القاهرة- ط1، 2006-ص222.

[37]- المصدر السابق- ج1- ص212.

[38]- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح- الخطاب والتخاطب- موفم للنشر- الجزائر- د/ط،2012- ص144.

[39]- ابن فارس- الصاحبي في فقه اللغة- تح: عمر فاروق الطبّاع- دار مكتبة المعارف- بيروت- لبنان- ط1- 1993- ص249.

[40]- ابن جني- الخصائص- ج2- ص580.

[41]- ينظر: الفراء- معاني القرآن- ج2- ص315.

[42]- ينظر: المبرد- المذكر والمؤنث- تح: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط2- 1996- ص98.

[43]- ابن جني- سر صناعة الإعراب- تح: أحمد فريد أحمد- المكتبة التوفيقية- القاهرة- دط- دت- ج1- ص24.

[44]- الأنباري- البيان- ج1- ص137.

[45]- ينظر: المصدر السابق- ج2- ص404.

[46]- ابن عصفور- شرح جمل الزجاجي- ج2- ص457.

[47]- ينظر: الأخفش- معاني القرآن- تح: هدى محمود قراعة-مكتبة الخانجي-القاهرة،مصر-ط2،2010 ج1- ص228.

[48]- ينظر: الأنباري- البيان- ج2- ص552.

[49]- ينظر: ابن النحاس- إعراب القرآن- ج3- ص92.

[50]- ينظر: أبو عبيدة- مجاز القرآن- ج2- ص310.

[51]- ينظر: الأنباري- البيان- ج2- ص551.

[52]- ينظر: ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج1- ص418.

[53]- ينظر: المصدر نفسه- ج1- ص419.

[54]- ينظر: ابن النحاس- إعراب القرآن- ج3- ص146.

[55]- ينظر: الفراء- معاني القرآن- ج2- ص128.